جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل/ كلية الآداب
مجلة آداب الرافدين

مَجَلَّةُ

آدَابِ الرَّافِدَيْنِ

مجلة فصليَّة علميَّة مُحكَّمة

تصدر عن كلية الآداب – جامعة الموصل

العدد الخامس والثمانين/ السنة الواحدة والخمسون
شوَّال – ١٤٤٢هـ / حزيران ١/٦/٢٠٢١م

رقم إيداع المجلة في المكتبة الوطنية ببغداد : ١٤ لسنة ١٩٩٢
ISSN 0378- 2867
E ISSN 2664-2506

للتواصل: radab.mosuljournals@gmail.com
URL: https://radab.mosuljournals.com

آداب الرافدين

مجلة محكّمة تعنى بنشر البحوث العلمية الموثّقة في الآداب والعلوم الإنسانية باللغة العربية واللغات الأجنبيَّة

العدد: الخامس والثمانين السنة: الواحدة والخمسون شوَّال – ١٤٤٢هـ / حزيران ٢٠٢١م

رئيس التحرير: الأُستاذ الدكتور عمار عبداللطيف زين العابدين (المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

مدير التحرير: الأُستاذ المساعد الدكتور شيبان أديب رمضان الشيبانيّ (اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

أعضاء هيئة التحرير :

الأُستاذ الدكتور حارث حازم أَيوب	(علم الاجتماع) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأُستاذ الدكتور حميد كردي الفلاحي	(علم الاجتماع) كلية الآداب/جامعة الأَنبار/العراق
الأُستاذ الدكتور عبد الرحمن أحمد عبدالرحمن	(الترجمة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأُستاذ الدكتور علاء الدين أَحمد الغرايبة	(اللغة العربية) كلية الآداب/جامعة الزيتونة/الأُردن
الأُستاذ الدكتور قيس حاتم هاني	(التاريخ) كلية التربية/جامعة بابل/العراق
الأُستاذ الدكتور كلود فينتز	(اللغة الفرنسية وآدابها) جامعة كرنوبل آلب/فرنسا
الأُستاذ الدكتور مصطفى علي الدويدار	(التاريخ) كلية العلوم والآداب/جامعة طيبة/ السعودية
الأُستاذ الدكتور نايف محمد شبيب	(التاريخ) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأُستاذ الدكتورة سوزان يوسف أَحمد	(الإعلام) كلية الآداب/جامعة عين شمس/مصر
الأُستاذ الدكتورة عائشة كول جلب أوغلو	(اللغة التركية وآدابها) كلية التربية/جامعة حاجت تبه/ تركيا
الأُستاذ الدكتورة غادة عبدالمنعم محمد موسى	(المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/جامعة الإسكندريّة
الأُستاذ الدكتورة وفاء عبداللطيف عبد العالي	(اللغة الإنكليزية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأُستاذ المساعد الدكتور أرثر جيمز روز	(الأَدب الإنكليزي) جامعة درهام/ المملكة المتحدة
الأُستاذ المساعد الدكتورة أَسماء سعود إدهام	(اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
المدرس الدكتور هجران عبدالإله أَحمد	(الفلسفة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

سكرتارية التحرير:

التقويم اللغوي: أ.د.لقمان عبدالكريم ناصر – مقوم لغوي/ اللغة الإنكليزية

أ.م.د.أَسماء سعود إدهام – مقوم لغوي/ اللغة العربية

مترجم.إيمان جرجيس أَمين – إدارة المتابعة

مترجم.نجلاء أَحمد حسين – إدارة المتابعة

قواعد تعليمات النشر

١- على الباحث الراغب بالنشر التسجيل في منصة المجلة على الرابط الآتي:
https://radab.mosuljournals.com/contacts?_action=signup .

٢- بعد التسجيل ستُرسل المنصة إلى بريد الباحث الذي سجل فيه رسالة مفادها أنَّه سجَّل فيها، وسيجد كلمة المرور الخاصة به ليستعملها في الدخول إلى المجلة بكتابة البريد الإلكتروني الذي استعمله مع كلمة المرور التي وصلت إليه على الرابط الآتي:
https://radab.mosuljournals.com/contacts?_action=login .

٣- ستمنح المنصة (الموقع) صفة الباحث لمن قام بالتسجيل؛ ليستطيع بهذه الصفة إدخال بحثه بمجموعة من الخطوات تبدأ بملء بيانات تتعلَّق به وببحثه ويمكنه الاطِّلاع عليها عند تحميل بحثه .

٤- يجب صياغة البحث على وفق تعليمات الطباعة للنشر في المجلة، وعلى النحو الآتي :

- تكون الطباعة القياسية على وفق المنظومة الآتية: (العنوان: بحرف ١٦/ المتن: بحرف ١٤/ الهوامش: بحرف ١١)، ويكون عدد السطور في الصفحة الواحدة: (٢٧) سطرًا، وحين تزيد عدد الصفحات في الطبعة الأَخيرة عند النشر داخل المجلة على (٢٥) صفحة للبحوث الخالية من المصورات والخرائط والجداول وأعمال الترجمة، وتحقيق النصوص، و (٣٠) صفحة للبحوث المتضمنة للأَشياء المشار إليها يدفع الباحث أجور الصفحات الزائدة فوق حدّ ما ذُكر آنفًا .
- تُرتَّب الهوامش أَرقامًا لكل صفحة، ويُعرَّف بالمصدر والمرجع في مسرد الهوامش لدى وورد ذكره أول مرة، ويلغى ثبت (المصادر والمراجع) اكتفاءً بالتعريف في موضع الذكر الأول ، في حالة تكرار اقتباس المصدر يذكر (مصدر سابق).
- يُحال البحث إلى خبيرين يرشِّحانه للنشر بعد تدقيق رصانته العلمية، وتأكيد سلامته من النقل غير المشروع، ويُحال – إن اختلف الخبيران – إلى (مُحكِّم) للفحص الأَخير، وترجيح جهة القبول أَو الرفض، فضلًا عن إحالة البحث إلى خبير الاستلال العلمي ليحدد نسبة الاستلال من المصادر الإِلكترونيَّة ويُقبل البحث إذا لم تتجاوز نسبة استلاله ٢٠% .

٥- يجب أَن يلتزم الباحث (المؤلِّف) بتوفير المعلومات الآتية عن البحث، وهي :

- يجب أَن لا يضمّ البحث المرسل للتقييم إلى المجلة اسم الباحث، أَي: يرسل بدون اسم .
- يجب تثبيت عنوان واضح وكامل للباحث (القسم/ الكلية او المعهد/ الجامعة) والبحث باللغتين: العربية والإنكليزية على متن البحث مهما كانت لغة البحث المكتوب بها مع إعطاء عنوان مختصر للبحث باللغتين أيضًا: العربية والإنكليزية يضمّ أَبرز ما في العنوان من مرتكزات علمية .
- يجب على الباحث صياغة مستخلصين علميين للبحث باللغتين: العربية والإنكليزية، لا يقلَّان عن (١٥٠) كلمة ولا يزيدان عن (350)، وتثبيت كلمات مفتاحية باللغتين: العربية والإنكليزية لاتقل عن (٣) كلمات، ولا تزيد عن (٥) يغلب عليهنَّ التمايز في البحث.

٦- يجب على الباحث أن يراعي الشروط العلمية الآتية في كتابة بحثه، فهي الأساس في التقييم، وبخلاف ذلك سيُردّ بحثه ؛ لإكمال الفوات، أمَّا الشروط العلميَّة فكما هو مبيّن على النحو الآتي :

- يجب أن يكون هناك تحديد واضح لمشكلة البحث في فقرة خاصة عنوانها: (مشكلة البحث) أو (إشكاليَّة البحث) .
- يجب أن يراعي الباحث صياغة أسئلة بحثيَّة أو فرضيَّات تعبِّر عن مشكلة البحث ويعمل على تحقيقها وحلِّها أو دحضها علميًّا في متن البحث .
- يعمل الباحث على تحديد أهمية بحثه وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها، وأن يحدِّد الغرض من تطبيقها.
- يجب أن يكون هناك تحديد واضح لحدود البحث ومجتمعه الذي يعمل على دراسته الباحث في بحثه .
- يجب أن يراعي الباحث اختيار المنهج الصحيح الذي يتناسب مع موضوع بحثه، كما يجب أن يراعي أدوات جمع البيانات التي تتناسب مع بحثه ومع المنهج المتَّبع فيه .
- يجب مراعاة تصميم البحث وأُسلوب إخراجه النهائي والتسلسل المنطقي لأفكاره وفقراته.
- يجب على الباحث أن يراعي اختيار مصادر المعلومات التي يعتمد عليها البحث، واختيار ما يتناسب مع بحثه مراعيًا الحداثة فيها، والدقة في تسجيل الاقتباسات والبيانات الببليوغرافية الخاصة بهذه المصادر.
- يجب على الباحث أن يراعي تدوين النتائج التي توصل إليها ، والتأكُّد من موضوعاتها ونسبة ترابطها مع الأسئلة البحثية أو الفرضيات التي وضعها الباحث له في متن بحثه .

٧- يجب على الباحث أن يدرك أنَّ الحُكْمَ على البحث سيكون على وفق استمارة تحكيم تضمّ التفاصيل الواردة آنفًا، ثم تُرسل إلى المُحكِّم وعلى أساسها يُحكَّم البحث ويُعطى أوزانًا لفقراته وعلى وفق ما تقرره تلك الأوزان يُقبل البحث أو يرفض، فيجب على الباحث مراعاة ذلك في إعداد بحثه والعناية به .

تنويه:

تعبِّر جميع الأفكار والآراء الواردة في متون البحوث المنشورة في مجلتنا عن آراء أصحابها بشكل مباشر وتوجهاتهم الفكريَّة ولا تعبِّر بالضرورة عن آراء هيأة التحرير فاقتضى التنويه

رئيس هيئة التحرير

المحتـــويـــات

العنـوان	الصفحة
بحوث اللغة العربية	
سورة المُزَّمِّل دراسة بلاغية تحليلية عمَّار إسماعيل أَحمد	1 - 49
فاعلية الإرادة في البنية الجسدية عند الشعراء الصعاليك الجاهليين ألحان عبدالله محمد العباجي و إقبال اسود عبد البجاري	50 - 74
الإنجازيَّة في الحوار رواية جورة حوّا دراسة تداوليَّة لنماذج مختارة عبدالله بيرم يونس و أمير أحمد حمد أمين	75 - 100
التماسك النصيّ في مقطعات الرصافيّ صبا شاكر محمود الراوي	101 - 128
صورة الخصم المحارب في شعر النهاني دراسة تحليلية قيس علاوي خلف	129 - 146
شعر مَجْلِس شُعراء جَبَل الفَتح في كتاب تأريخ المن بالإمامة عَلى المُسْتَضْعَفِينَ بَأَن جَعَلَهُم الله أَئِمَةً وَجَعَلَهُم الوَارثِينَ لابن أَبي صاحب الصلاة(ت605هـ) - دراسة فنية- فواز أحمد محمد	147 - 183
التوبيخ أَنماطه وأَشكاله في القرآن الكريم سورة البقرة – أنموذجًا ڤيان رمضان رمضان عبدي و عبدالعزيز حسن محمد	184 - 214
الأَبنيَّة الفعليَّة للجذر (ح/ض/ر) في القرآن الكريم - دراسة دلالية – محمد فرحان محمد عبادي	215 - 240
وصف الأمكنة في روايات الكاتب الفلسطيني نواف أبو الهيجاء حيدر محمد سليمان	241 - 264
ظاهرة تعدد الخبر في الجملة الاسميَّة دراسة نحويَّة أَحمد أَنور محمد الحمداني	265 - 298
بحوث التاريخ والحضارة الإسلاميَّة	
صور عفو النبي (ﷺ) عن النساء - دراسة تاريخية تحليلية - عمر أمجد صالح	299 - 336
الأَوضاع الصحيَّة في بادينان خلال العهد الملكي 1921-1958 (دراسة تاريخية) علي عبيد شكري الريكاني و عبد الفتاح علي يحي البوتاني	337 - 416
أَوقاف نساء الأُسرة العثمانيَّة محمد علي محمد عفين و هجران عصمت برهان الدين	417 - 445
سياسة الولايات المتَّحدة الأَمريكيَّة تجاه الوحدة السوريَّة _ المصريَّة 1958_1961 دراسة في ضوء وثائق وزارة الخارجيَّة الأَمريكيَّة أَديب صالح اللهيبيّ	446 - 479
بريطانيا ومشيخات الساحل العُماني حتى قيام الحرب العالمية الأولى عام 1914	480 - 509

فارس محمود فرج	
المغاربة والحرب الأَهليَّة الإسبانيَّة 1936- 1939 صفوان ناظم داؤد	547 - 510
المعارضة السياسية ضد السلطان عبدالحميد الثاني خليل ابراهيم خليل غانم ١٨٧٧-١٩٠٣ أَنموذجًا عباس عبد الوهاب علي فارس الصالح	572 - 548
إنشاء المصرف الأَوَّل في الولايات المُتَّحدة الأمريكيَّة 1791-1812م أحمد محمود علو السامرائي وإدريس نامس دحام الدوري وفؤاد قحطان رجب الدوري	606 - 573
السياسة الخارجية للدولة المملوكية في عهد السلطان قايتباي فائز علي بخيت	641 - 607
الدور الأَمني للولايات المتحدة الأَمريكية في أُوروبا 1989 - 2005 مهدي صالح مرعي	659 - 642
مدينة أَربل من خلال المرويات التاريخيَّة والجغرافية لمعجم البلدان لياقوت الحمويّ (ت626هـ/1228م) كامران عبدالرزاق محمود و قيس فتحي أَحمد	685 – 660
بحوث الشريعة الإسلاميَّة وأصول الفقه	
حكم النيابة في العبادات جاسم محمد حميد الخالدي	718 - 686
أَثرُ الزكاةِ في تحقيقِ التنميةِ الشاملةِ في الاقتصادِ الإسلامي بهاء الدين بكر حسين	755 - 719
الأَحكام التي افترق فيها الشهادة والرواية عند الشافعية – دراسة فقهية – قيس رشيد علي الخزرجي	798 – 756
بحوث الفلسفة	
موقف المعتزلة و الأشاعرة من العقل هجران عبد الإله احمد ورؤى زبير عبد الجبار	820 - 799
بحوث طرائق التدريس	
تقويم كتاب مادة القرآن الكريم والتربية الإسلاميَّة للصف السادس الإعدادي من وجهة نظر مدرسي المادة ومدرستها م.م. إبراهيم عبد الرحمن محمد النعيميّ	840 - 821

CC BY

ظاهرة تعدد الخبر في الجملة الاسميَّة

دراسة نحويَّة

أَحمد أَنور محمد الحمداني*

تأريخ التقديم: 2020/9/23 تأريخ القبول: 2020/10/31

المستخلص:

تميزت اللغة العربية بتنوع التراكيب النحوية للتعبير عن الاساليب اللغوية . وقد عمل النحاة واللغويون على توثيقها ووضع القوانين لتفسيرها ، وفق تحليلهم للجملة العربية واجزائها كالمبتدأ والخبر ، وقد اخترت دراسة أحدى الظواهر النحوية وهى تعدد الخبر فى الجملة الاسمية ؛ للكشف عن المشكل النحوى فيها ، ورأى النحاة وخلافهم فى منعها أو جوازها ؛ لأنهم وجدوا أن استخدام اللفظ وفق نسق معين ، يؤدى معان اضافية ، فحللوا اجزاء الجملة ، وعللوا تعدد الخبر بالجملة الاسمية بالتوافق بين اللفظ والمعنى فى فهم الجملة الخبرية أضافة الى قواعدها كالإسناد ونظرية العامل النحوى . واقتضى العمل تقسيم البحث على تمهيد ومحورين ، تضمن التمهيد معنى الجملة لغة واصطلاحاً ، ودراسة معناها ودلاتها ، وتضمن المحور الأول دراسة الجملة الاسمية ومقوماتها كالعمل والاسناد والمطابقة، وعناصر الاشتراك بين الخبر والصفة والحال ، وتضمن المحور الثانى تعدد الخبر فى الجملة الاسمية واقسامه ، فضلا عن المقدمة والخاتمة التى ذكرنا فيها اهم ما توصلنا اليه من نتائج وتوصيات فى هذا البحث .

الكلمات المفتاحية: الإسناد، اللفظ، المعنى.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين ، وبعد :

* مدرس مساعد / المديرية العامة لتربية نينوى/وزارة التربية/جمهورية العراق.

فإنَّ تعدد الخبر في الجملة الاسمية ظاهرة مهمة من ظواهر اللغة ؛ لأنَّها تمثل تعدد استعمال التراكيب النحوية في الاساليب اللغوية ، وقد عني اللغويون والنحويون بتحليل وتفسير هذه الظاهرة المسموعة من كلام العرب وشواهدهم اللغوية . فضلا عن ورودها في القران الكريم ، دراسة وتفصيلا .

وكان الداعي لاختيار هذا الموضوع ، ما وجدته من عناية واهتمام في كتب النحاة ومؤلفاتهم بظاهرة التعدد قدماء ومحدثين ، وآرائهم المتعددة ، والخلاف في تفسير التعدد في الجملة الخبرية ، وأنَّ هذه الظاهرة تمثل مبحثاً مهما في الدراسات والمناهج اللغوية ؛ نظراً لأثرها في تعدد الاستعمال للتراكيب النحوية ، مما له أصل صحيح في اللغة العربية .

يتناول هذا البحث دراسة الظاهرة في تمهيد ومحورين : تضمن التمهيد معنى الجملة لغة واصطلاحاً ، وقدم وأهمية المصطلح في الدرس النحوي .

وتضمن المحور الأول دراسة الجملة الاسمية وتركيبها وركنيها "المبتدأ والخبر" ومقوماتها كالعمل والاسناد والمطابقة . وعرض جوانب الاشتراك في الوظيفة النحوية للخبر والصفة والحال وإظهار الفرق بينهم .

أما المحور الثاني فقد تضمن دراسة ظاهرة تعدد الخبر في الجملة الاسمية ، وذِكر أنواعِه، ورأي النحاة في منعه وجوازه ، وأثر اللفظ والمعنى في تحليلهم للظاهرة ، فضلا عن المقدمة والخاتمة التي ذكرنا فيها اهم ما توصلنا اليه من نتائج وتوصيات في هذا البحث .

والله ولي التوفيق

التمهـــيـــد

تقسم الجملة العربية من حيث التركيب والدلالة الى قسمين : جملة فعلية ، وجملة اسمية, فالجملة الفعلية هي الجملة التي تبدأ بفعل وتحتاج إلى فاعل وغيره ، وتدلّ على الحركة والتغيير والشروع بالفعل ، والجملة الاسمية هي الجملة التي تبدأ باسم ، وهي جملة المبتدأ والخبر ، وعمادها الاسمية في الاسناد وما ينوب عن الاسم من جملة وشبه الجملة ، فالمبتدأ والخبر ركنا الجملة الاسمية , وما يعنينا في بحثنا

هذا هو دراسة الخبر من جهة تعدده ورأي النحاة في هذه المسألة ؛ لذلك لابد من بيان ما هو مفهوم الجملة وما شرط وحكم الجملة الاسمية التي حددها النحاة .

والجملة :((عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفاد ، كقولك: "زيدٌ قائمٌ" ، أو لم يفد كقولك: "إن يكرمني" ، فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه ، فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقًا))[1] ، وعندما نستعمل لفظ الجملة في النحو العربي فذلك يعني تحديد المفهوم والدلالة "الكلام المفيد" ؛ لأنَّ مفهوم الجملة يتحدد في دلالات ثلاث:((أولها: أن الجملة تدلّ على التركيب المفيد بغض النظر عن مسألة الإسناد، وثانيها: أنَّها تدلُّ على التركيب الإسنادي بغض النظر عن مسألة الإفادة ، ويحاول ثالثها الجمع بين الاتجاهين ، فيقرر أنَّ الجملةَ تتحقق لغوياً بتكامل الإسناد والفائدة))[2].

وتعدّ الجملة في اللغة العربيّة لفظًا مفيدًا، أيْ ما يُحسن السكوت عليه ؛ لأنَّ الأصل الإفادة فإن لم تتحقق الإفادة فلا جملة . والمعنى مطرد بين الكلام المفيد والجملة ، والراجح أن لفظ الجملة استعمل في عصر المبرد (285هـ) فهو أول من استعمله مصطلحًا محددَ الدلالة في النحو[3]، ويقصد به الفعل والفاعل ، والمبتدأ والخبر ، والجملة العربية في تركيبها لها دلالة ومعنى وفق نظام وقانون نحوي ، فالجملة ((هي احدى الوحدات الدلالية .. وهي تسلسل مثالي لكلمات تتوالى وفق نظام نحوي خاص ، وتتحقق على شكل اصوات مسموعة او كلمات مقروءة))[4] ، إن ثمة اتفاقاً واجماعاً بين النّحاة القدامى والمحدثين على أنَّ التّراكيب النّحوية محددة في الجملة ، وهذه العلاقة تؤدي الى المعنى والدلالة المطلوبين في الفهم والتحليل ، وهو

---

1 – التعريفات ، للشريف الجرجاني ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، ط1 ، 1983م : 78

2 – الجملة الاسمية ، علي ابو المكارم ، مؤسسة المختار للطباعة والنشر، القاهرة ، ط1 ، 2007 : 9

3 – ينظر: مقومات الجملة العربية ، علي ابو المكارم ، دار غريب للطباعة والنشر ، ط1 ، 2007م:20 ، والمقتضب ، لابي العباس المبرد ، ت: محمد عبد الخالق عضيمة ، مطابع الاهرام ، القاهرة ، 1415هـ ، 1994م : 1/ 146

4 – علم الدلالة ، محمد علي الخولي ، دار الفلاح للنشر ، الأردن ، 2001م : 19

ما يعرف بمستوى الشكل ومستوى الوظيفة ، وكون الجملة الوحدة الاساسية في الدرس النحوي[1].

((والجملة في تعريف النحاة : هي الكلام الذي يتركب من كلمتين أو أكثر ، وله معنى مفيد مستقل))[2] ، ويعرف التركيب النحوي للجملة "بالمركب الاسنادي" وهو:((كل كلمتين أسندتْ إحداهما إلى الاخرى ، سواء حصل مع الإسناد فائدة أم لا ويعبّر عنه بالجملة))[3].

وترتبط الجملة العربية بظاهرة الاعراب ارتباطاً وثيقاً ؛ لأن الاعراب غاية النحو ومبتغاه ، وهو من أهم خصائص العربية[4] ، والإعراب اثر ظاهر في أواخر الكلمات المركبة تركيباً نحوياً في الجملة ، وهو :((أثر ظَاهر أَو مُقَدّر يجلبه الْعَامِل فِي آخر الِاسْم المتمكن وَالْفِعْل الْمُضَارع))[5] ، وذهب قسم من النحاة إلى حد الإعراب بقولهم :((هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ))[6] ، وبين قسم آخر من النحاة وظيفة الإعراب بقوله:((وجوه الإعراب هي الرفع والنصب والجر وكل واحد منها علم على

1 – ينظر: الجملة عند النحاة واللغويين القدامى والمحدثين مفهومها ومكوناتها ، احمد مجتبى السيد ، مجلة جامعة سبها (العلوم الانسانية) ، مج13،ع2، 2014: 6

2 – التطبيق النحوي ، لعبده الراجحي ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ط2 ، 1998م : 83

3 – كتاب الحدود في النحو ، لعبد الله الفاكهي، ت: المتولي رمضان احمد ، مكتبة وهبة ، 1988م:91

4 – ينظر: فقه اللغة العربية ، حاتم صالح الضامن ، دار الافاق العربية ، القاهرة ، ط2007،1م : 66

5 – شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: لابن هشام، ت:عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ط1984،1م:41/1

6– الخصائص ، لابن جني، ت : محمد علي النجّار، المكتبة العلميَّة : 35/1 ، وينظر : الإيضاح في في علل النحو: للزجّاجيّ ، ت: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط2، 1393هـ – 1973م : 69

معنى: فالرفع علم الفاعلية ...وكذلك النصب علم المفعولية. ..والجر علم الإضافة))[1] .

إنّ الإعراب عامل جوهري في الدراسات النحوية ، فهو وسيلة النحويين في التأويل والتفسير والتعليل ، وعليه بنيت الابواب والظواهر النحوية ، ومنها ظاهرة تعدد الخبر في الجملة الاسمية . وثمة علاقات أُخر تربط الجملة الاسمية ، وهذا ما سنتحدث عنه في المحور الأول من هذا البحث .

(المحور الأول)
الجمـــلة الاســـمية ومقوماتها

الجملة الاسمية هي ما تقدم فيها الاسم ، وتتكون من جزأين أساسيين هما "المبتدأ والخبر" ، قال السيوطي (911هـــ) :((وتنقسم الجملة الى: اسمية وفعلية وظرفية ، فالاسمية التي صدرها اسم "كزيدٌ قائمٌ" و"هيهاتَ العقيق"))[2]. ووجه الكلام في الجملة الاسمية هو الجملة الخبرية ، أي ما تحتمل الصدق أو الكذب ، نسبة الى مطابقتها للواقع [3]، وقد أطلق النحاة تسمية "جملة المبتدأ والخبر"، و"باب الابتداء" اشارة الى الجملة الاسمية [4] ، وتقسم دلالة الجملة العربية وفق اعتبارات مختلفة ((

---

1 – المفصل في صنعة الإعراب ، للزمخشريّ ، ت: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م : 37 ، وينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه ، لمهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ، ط2، 1406هـــ-1986م : 67

2 – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ت: احمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية بيروت ، 1989م : 50/1

3 – ينظر الاساليب الانشائية في النحو العربي ، عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، مصر ، ط2 1979م : 13

4 – ينظر: الاصول في النحو، لابن السراج ، ت: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط3، 1996م : 58/1 ، والجمل في النحو، للزجاجي، ت:علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة : 36

((فباعتبار القطع والاحتمال تكون إما قطعية أو احتمالية ، وباعتبار المعنى الظاهر والباطن تكون إما ظاهرة أو باطنة ، وباعتبار الخصوص والعموم تكون إما خاصة أو عامة ، وباعتبار التمام والنقص تكون إما تامة أو ناقصة))[1] ، وقد حد النحاة الجملة الاسمية بضوابط وقوانين نحوية مستندة الى نظرتهم في التفسير للظواهر النحوية ومنها العمل والاسناد والمطابقة .

1- العــمل :

أقر النحاة نظرية العامل ، وذهبوا الى تفسير العلامات الاعرابية التي تظهر على أواخر الكلمات في الجملة بأنها أثر لعامل ، كالعامل في جملة المبتدأ والخبر . وحد العامل هو ((ما أثر رفعاً ، أو نصباً ، أو جراً ، أو جزماً ، في آخر الكلمة المعربة من اسم ، أو فعل ، أو حرف))[2]،

والعوامل نوعان : إما لفظية كالفعل ، ونواسخ الابتداء ، وإما معنوية كالعامل في المبتدأ والفعل المضارع ، وقد بين سيبويه (180هـ) أن العامل في المبتدأ هو عامل معنوي وهو الابتداء بقوله: ((فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليُبنى عليه كلامٌ. والمبتدأ والمبنى عليه رفعٌ. فالابتداء لا يكون إلا بمبنى عليه. فالمبتدأ الأول والمبنى ما بعده عليه فهو مسنَد ومسنَد إليه))[3] . واختلف النحاة من بعده في تفسير معنى " الابتداء " ، فقد ذهب المبرد الى ان معنى الابتداء ((التنبيه والتعرية عن العوامل ، وهو أول الكلام))[4]، وتابعه النحاة في ذلك كابن السراج ، والزجاجي (337هـ) ، وأبي علي

1- ينظر: الجملة العربية والمعنى ، فاضل صالح السامرائي ، دار ابن حزم ، ط1 ، 2000م : 12

2 – كتاب الحدود في النحو ، للفاكهي ، ت: رمضان احمد الدميري ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط2 ، 1993م : 173

3 – الكتاب: لسيبويه ، ت: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط3 ، 1988م : 126/2

4 – المقتضب ، مصدر سابق : 126/4

الفارسي(377هـ) ، وابن جني(392هـ) ، وابن الانباري (577هـ) ، وغيرهم [1].

وخالف ابن بابشاذ (469هـ) مذهب المبرد في تفسير العامل المعنوي في جملة المبتدأ والخبر بقوله:((الابتداء هو الاهتمام ، وذلك الاهتمام هو جعلك الشيء أولاً لثان ، يكون الثاني حديثاً عن الأول المجرد من العوامل اللفظية))[2] ، وتابعه أبو البقاء العكبري (616هـ) مفسراً مذهب سيبويه بأنَّ العامل المعنوي في المبتدأ هو أوليته واقتضاؤه ثانياً ، نافياً أنْ يكون معنى الابتداء التعرية من العوامل اللفظية [3].

وحد ابن مالك (672هـ) الابتداء بقوله:((هو تقديم الشيء في اللفظ والنية ، مجرداً مسنداً إليه خبر ، ومسنداً هو إلى ما يسد مسد الخبر))[4] ، ويرى ابن هشام الانصاري (761هـ) أن المبتدأ مجرد عَن العوامل اللفظية وأَن العَامل فيه معنوي وَهُوَ الِابْتِدَاء ومعناه التجرد لإسناد الخبر اليه[5] ، لقد تأثر النحاة بنظرية العامل في تفسير العلاقة التي تربط عناصر التركيب النحوي ، والأصل عندهم أنْ يتقدم العامل على المعمول ، فالمبتدأ له الصادرة في الكلام، وأنَّ المعمول تابع للعامل ، وذلك لأسباب عدة منها أمن اللبس والرتبة في الكلام والاتصال بما حقه الصدارة في الكلام

---

1 – ينظر الاصول في النحو ، مصدر سابق : 58/1، والايضاح في علل النحو ، مصدر سابق:53 ، والايضاح ، ت: كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب بيروت ،ط2، 1996م: 85 ، والخصائص، مصدر سابق : 1196/1 ، وأسرار العربية ، ت: محمد بهجت البيطار ، مطبعة الترقي ، دمشق 1957م: 67

2 – شرح المقدمة المحسبة ،ت: خالد عبد الكريم ، المطبعة العصرية ، الكويت ، ط1 ، 1977م 345/2:

3 – ينظر : اللباب في علل البناء والاعراب ، دراسة وتحقيق: خليل بنيان الحسون ، رسالة دكتوراه، الآداب ، جامعة القاهرة ، 1976م : 76

4 – شرح التسهيل ، ابن مالك ، ت: محمد عبدالقادر ، طارق فتحي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2011م : 261/1

5 – ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، مصدر سبق : 231

ومنه الابتداء[1]، ولاشك أنّ النحاة وضعوا نظرية العامل لتحليل العلاقات في التركيب النحوي ، وبعد التحليل ذهبوا الى تفسير الظواهر اللغوية ؛ لوضع الاسس والقواعد النحوية وهذه هي الغاية للحفاظ على اللغة العربية[2] ، وليس ثمة خلاف بين النحويين البصريين أنَّ العامل في المبتدأ عامل معنوي ، وهو الابتداء ، وإنَّما الخلاف في تفسير معنى الابتداء ، وذهب الكوفيون الى أنّ العامل في المبتدأ الخبر ، والعاملُ في الخبر المبتدأ ، لأنهما مترافعان[3] .

ونرى أنَّ قوة العلاقة التي تربط بين عنصري الجملة الاسمية – المبتدأ والخبر– وفق نظرية العامل ، أثرت في اعتراض النحاة على تعدد الخبر من غير عطف ، ومن اجاز التعدد ذهب إلى أنَّ الخبر الثاني خبر لمبتدأ محذوف مقدر ، نحو: زيدٌ كاتبٌ شاعرٌ ، اي : زيدٌ كاتبٌ ، هو شاعرٌ ، إنَّ لعلامات الاعراب وظائف معنوية ، ولا يقتصر الامر على العامل فحسب ، ومنها الإبانة عن المعاني ، والسعة في التعبير ، ودقة المعنى[4] ، فتعدد الخبر تحدده وتقويه العلامة الإعرابية إضافة إلى دلالة اللفظ والمعنى ، كقوله تعالى ((وهو الغفورُ الودودُ ذو العرشِ المجيد فعالٌ لما يريد))[5] ، فالضمة دليل الرفع ، ودليل التعدد في الخبر ؛ لعدم وجود القرينة اللفظية كواو العطف وفائدتها الجمع ، فضلاً عن دلالة اللفظ المتضمن معنى الخبر .

2- الإسناد :

---

1 – ينظر: الظواهر اللغوية في النحو العربي ، لعلي ابو المكارم ، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة ، ط1، 2006م: 294

2 – ينظر: اصول النحو العربي ، محمد خير الحلواني ، الاطلسي للنشر ، الدار البيضاء ، ط2 : 181– 188

3 – ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري ، ت: جودة مبروك محمد ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط1، 2002م :40

4 – ينظر: معاني النحو: تأليف : فاضل صالح السامرائي ، دار الفكر ، عمان ، ط1 ، 2000م : 32/1 – 38

5 – سورة البروج ، الآية : 14– 15

الإسناد لغة :((انْضمامِ الشَّيءِ إلى الشَّيءِ ، يُقَال : سَنَدْتُ إِلَى الشَّيْءِ أَسنُدُ سُنُودًا، وَاسْتَنَدْتُ اسْتِنَادًا ، وَأَسْنَدْتُ غَيْرِي إِسْنَادًا))[1]. واصطلاحا:((عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة، أي على وجهٍ يحسن السكوت عليه))[2]، وتتكون الجملة العربية من جزأين أساسيين لتتحقق الفائدة ، هما المسند : وهو المتحدث به ويكون فعلا أو اسما ، والمسند اليه : هو المتحدث عنه ولا يكون إلا اسما ، وهذان الركنان هما عمدة الكلام وما عداهما فضلة أو قيد[3] ، والجملة ((لابد أن يكون فيها ركنان أساسيان أو "عمدتان" يربط بينهما "الاسناد" وهو من أهم المصطلحات النحوية ؛ فالخبر يسند الى المبتدأ ، والفعل يسند الى الفاعل أو نائب الفاعل ، أي أن الخبر والفعل مسند، والمبتدأ والفاعل ونائب الفاعل مسند إليه))[4] .

والإسناد أحد أركان النظام النحوي ، الذي يتركب من ((مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة, وتكون قرائن معنوية عليها, حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها, وذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية))[5] ، وقد بين السيوطي أهمية الإسناد في الكلام بقوله :((إنَّ الكلام لا يتأتى الا من اسمين ، او من اسم وفعل ، فلا يأتي من فعلين او حرفين ، ولا اسم وحرف ، ولا كلمة واحدة ؛ لأنَّ الفائدة إنما تحصل بالإسناد ، وهو لابد له من طرفين : مسند ومسند اليه))[6] .

والجملة الاسمية يتقدم فيها الاسم وتتكون من جزأين اساسيين هما المبتدأ وهو المسند اليه ، والخبر وهو المسند . وقد ذكر سيبويه (180هـ) مصطلح الإسناد ، ويعد أول من أشار إليه اشارة واضحة ، بوصفه علاقة نحوية تربط الجملة

---

1 – معجم مقاييس اللغة ، لابن فارس ، ت: عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، 1399هـ – 1979م : 105/3

2 – التعريفات : مصدر سابق : 23

3 – ينظر: معاني النحو ، مصدر سابق : 14/1

4 – التطبيق النحوي ، مصدر سابق : 84

5 – اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، 1994م : 37

6 – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، مصدر سابق : 46/1

، ولم يكتفِ بنظرية العامل كما نسب إليه وإلى النحاة من بعده[1] ، وذلك قوله في باب المسند والمسند إليه : ((وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلّمُ منه بداً. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنىُّ عليه. وهو قولك عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوَّلِ بدٌ من الآخرِ في الابتداء))[2]. والابتداء جملة مكتملة الدلالة في الإسناد والمعنى ((فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليُبنى عليه كلامٌ. والمبتدأ والمبنى عليه رفعٌ. فالابتداء لا يكون إلا بمبنى عليه. فالمبتدأ الأول والمبنى ما بعده عليه فهو مسنَد ومسنَد إليه))[3] ، وقد بين ابن السراج أن المبتدأ والخبر لا يستغني احدهما عن الاخر بوصفه المبتدأ((أن تجعله أولًا لثانٍ مبتدأ به دون الفعل يكون ثانيه خبره ولا يستغنى واحد منهما عن صاحبه))[4].

وعدّ قسم من النحاة المحدثين كإبراهيم مصطفى ، ومهدي المخزومي "الضمة" علم الإسناد ؛ لأنّها تحقق النسبة والارتباط بين ركني الإسناد كالمبتدأ والخبر، وأنَّ الضمة ليست اثراً لعامل ؛ وإنَّما علامة وظاهرة لغوية تدلّ على وظيفةٍ نحويةٍ تتمثل في تحقق عمدة الكلام وقوته في المعنى[5]. يتبين مما سبق أنَّ الإسناد علاقة مهمة تربط بين المبتدأ والخبر لتتحقق الفائدة التي يحسن السكوت عليها ، ومن هذا المنطلق فإنَّ تعدد الخبر يؤدي إلى تعدد الإسناد لمسند إليه واحد أُخبر عنه ، وهو ما يؤدي الى التعدد في الوظيفة النحوية ؛ لأنَّ التعدد يوجب تعدد المسند . ولهذا لجأ النحاة الى تقدير المبتدأ المحذوف، أو تأويل تعدد الخبر في اللفظ لاتحاده في المعنى كقولهم : هذا حلوٌ حامضٌ"، وسنوضح ذلك في مبحث تعدد الخبر.

3- التطابق والمطابقة :

---

1 – ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه ، مصدر سابق : 65

2 – الكتاب ، مصدر سابق : 23/1

3 – المصدر نفسه : 126/2

4 – الأصول في النحو: مصدر سابق : 58/1

5 – ينظر: احياء النحو ، لإبراهيم مصطفى ، مؤسسة هنداوي ، القاهرة ، 2012م : 43 ، وينظر: وينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه ، مصدر سابق : 70

تتجلى اهمية ظاهرة المطابقة باعتبارها وسيلة لغوية لأمن اللبس في فهم التراكيب النحوية ، وقد أشار النحاة الى المطابقة في مؤلفاتهم النحوية وعدوها من أهم خصائص التركيب التي لا تقل أهمية عن الأحكام النحوية الاخرى ، ونجد هذه الظاهرة مبثوثة في قواعدهم وتعليلاتهم للظواهر النحوية ؛ لتعليل التطابق بين اللفظ ومعناه ، والتطابق بين التركيب والموقف اللغوي ، والتطابق بين أجزاء التركيب في الجملة العربية[1]، والمطابقة لغة :((الموافقَةُ. والتَطَابقُ: الاتّفاقُ. وطابَقْتُ بين الشيئين، إذا جعلتهما على حَذْوٍ واحد وألزقتهما))[2] .

ولا يوجد اختلاف بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي في تعريف المطابقة فكلاهما بمعنى الاتفاق والتطابق بين جزأين ، والمطابقة اصطلاحا ((التوافق بين جزأين من أجزاء الجملة في حكم لوجود علاقة بينهما ، فالحكم كالتأنيث والتذكير ، والإفراد والتثنية ، والجمع والرفع والنصب والجر والجزم ، والعلاقة كالتبعية والإسناد وكون أحدهما حالاً من صاحبه))[3] ، وعرفها الجندي بقوله:((هي اتفاق أجزاء التركيب على طريقة مخصوصة ، تجعل بينهما اتصالا وتماسكا ، بحيث يحس كل من المتكلم والسامع أن التركيب يجري في صورة لغوية صحيحة ، وليس بين وحداته اللغوية تنافر))[4].

1 – ينظر: الظواهر اللغوية في التراث النحوي، علي ابو المكارم ، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة ، ط1، 2006م : 127

2 – الصحاح : للجواهري ،تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ،ط4 1407هـ ، 1987م :1512/4

3 – العدول عن المطابقة في الجملة العربية ، نجلاء محمد نور ، رسالة ماجستير ، جامعة ام القرى ، كلية اللغة العربية ،1994م :12، وينظر : العدول عن المطابقة في الجملة العربية ، يوسف محمد العنزي ، رائد سعد الشلاحي ، الآداب جامعة الكويت ، مجلة دراسات ، العلوم الانسانية ، المجلد 41 العدد 2 ، 2014 م : 563

4 – ظاهرة المطابقة النحوية في ضوء الاستعمال القرآني ، طه محمد الجندي ، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، 1988: 4

والمطابقة قرينة لفظية تقوي الصلة بين ركني الإسناد وهو ما يؤدي الى ارتباط المعنى بين اجزاء التركيب اللغوي[1] ، قال الناظم :

وَالْخَبَرُ اسْمُ ذُو ارْتِفَاعٍ أُسْنِدَا ... مُطَابِقاً فِي لَفْظِهِ لِلْمُبْتَدَا[2]

ويشمل التطابق بين اجزاء الجملة الاسمية ، المطابقة في الإعراب والإفراد والتثنية والجمع ، والمطابقة ظاهرة جوهرية ، وتؤدي مراعاتها في التركيب اللغوي الى الاتفاق وأمن اللبس وعدم الاضطراب في المعنى ، ويكون التطابق بين ركني الجملة كالفعل والفاعل والمبتدأ والخبر ، أو بين الجملة وغيرها ، كالحال وصاحبه ، والصفة وموصوفها[3] .

وقد عدّ تمام حسان المطابقة من القرائن المقالية واللفظية التي تقوي ركني الإسناد وتوثق الأثر الإعرابي بين ركني الجملة دون الحاجة الى نظرية العامل بوصفها المؤثر الرئيس في تغيير العلامة الإعرابية[4] .

وسنتطرق الى التطابق بين المبتدأ والخبر وتوضيح هذا الأمر يساعدنا في فهم اتجاه النحاة في مسألة تعدد الخبر للمبتدأ بين الجواز والمنع . يقول الزجاجي :((واعلم أنَّ الاسم المبتدأ به يخبر عنه بأحد أربعة أشياء : بأسم هو هو كقولك : زيدٌ قائمٌ))[5] وفي ذلك اشارة إلى التطابق في الإفراد لفظا ومعنى ، ويقصد بالخبر المفرد ما ليس بجملة او شبه جملة ، ويشمل التثنية والجمع ، فيطابق الخبر المبتدأ نحو: الزيدانِ قائمانِ ، والزيدونَ قائمونَ[6] ، ومن أشكال المطابقة عود الضمير إلى المبتدأ إذا كان الخبر جملة نحو : زيدٌ قائمٌ أبوه ، فالجملة تضمنت معنى الخبر المفرد ، ولكن عود الضمير يؤكد هذا التضمين ، ويكون مطابقاً للمبتدأ وهو ضمير "الهاء" ،

1 – ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ، مصدر سابق : 212

2 – شرح الدرة البهية (نظم الاجرومية) ، يحيى العمريطي، ت: ماجد محمد الراغب، دار العصماء ، دمشق, ط1، 2012م:125

3 – الظواهر اللغوية في التراث النحوي ، مصدر سابق : 209

4 – ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ، مصدر سابق : 189

5 – الجمل في النحو ، للزجاجي ، ت: علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، دار الامل : 36

6 – ينظر : الاصول في النحو ، مصدر سابق : 64/1

أما إذا كانت الجملة الواقعة خبراً هي المبتدأ في المعنى كما في ضمير الشأن نحو: هو زيدٌ قائمٌ ، فلا وجود للضمير العائد ، وهذا دليل على المطابق في اللفظ والمعنى بين المبتدأ والخبر[1] . فالتطابق بين الخبر والمبتدأ يتميز بنوعيه التطابق المباشر في الخبر الجامد والمشتق كالإفراد والتثنية والجمع ، أو التطابق غير المباشر إذا كان الخبر تركيبيا إسنادياً كالجملة وشبه الجملة ، وعندئذ يحتوي الخبر على رابط مطابق جنساً وعدداً يعود إلى المبتدأ[2]، وقد أشار أبو البقاء العكبري (616هـ) إلى ذلك بقوله :((والخبر المفرد هو المبتدأ في المعنى ، إذ لولا ذلك لم يكن بينهما علاقة تربط أحدهما بالآخر ، ولهذا جاز أن يخلو من ضمير يعود على المبتدأ ، كقولك : زيدٌ غلامُك ، وإنَّما وجب أن يكون في الخبر المفرد المشتق ضمير ، لأنَّه يعمل عمل الفعل))[3] ، وتشمل المطابقة الألفاظ الدالة على الوصف والاخبار في التراكيب النحوية كمطابقة الوصف لموصوفه والحال لصاحبه ، وتعد قرينة في الفهم والتحليل للأساليب اللغوية[4].

الخبر والحال والصفة :

يشبه الخبر الحال والصفة من حيث المعنى ومن حيث التركيب النحوي ، ومن حيث تعدد الصفات والاحوال لاسم واحد كتعدد الخبر لمبتدأ واحد ؛ لأنَّ ((الوصف جنس يشمل الخبر والنعت والحال))[5] ، والخبر اصطلاحا ((هو ما يحصل به الفائدة مع المبتدأ))[6] ، وعرفه الشريف الجرجاني بقوله ((الخبر: لفظ مجرد عن العوامل

---

1 – ينظر: شرح الرضي على الكافية ، ت: يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قازيونس ، ط2 ، 1996م : 238/1

2 – ينظر الجملة الاسمية ، مصدر سابق : 49

3 – اللباب في علل البناء والاعراب ، مصدر سابق : 86

4 – ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ، مصدر سابق : 213 ، الظواهر اللغوية في التراث النحوي ، مصدر سابق : 291

5 – شرح التصريح على التوضيح ، ت: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 2000م : 570/1

6 – شرح الحدود النحوية ، مصدر سابق : 198

اللفظية مسند إلى ما تقدمه، لفظًا نحو: زيدٌ قائمٌ، أو تقديرًا نحو: أقائمٌ زيدٌ، وقيل: الخبر ما يصح السكوت عليه، وهو الكلام المحتمل للصدق والكذب))[1] ، والخبر من الاسماء المرفوعة ، ويكون عماداً ، جامداً ، او مشتقاً، أو جملة، أو شبه جملة؛ لأنَّه أحد ركني الإسناد في الجملة الاسمية [2]

والحال اصطلاحا (("وصف" ولو مؤولا "فضلة" اي الواقع بعد تمام الجملة ، وإن توقفت الفائدة عليه "مسوق" في الكلام ؛ لبيان هيئة صاحبه ، اي كيفية وقوع الفعل منه او عليه))[3] ، نحو جاءَ زيدٌ ركباً ، ويأتي صاحب الحال لفظاً ، أو تقديراً ؛ لأن الحال ((ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظًا، نحو: ضربت زيدًا قائماً، أو معنى، نحو: زيدٌ في الدار قائمًا))[4]. يتبين لنا أنّ ذكر النحاة "للفضلة" للفرق بين الحال والخبر في نحو : زيدٌ ضاحكٌ ، فان " ضاحك " وإن دلَّ على الهيئة فهو خبر عمدة ، وليس حالاً يأتي بعد تمام الجملة[5]. والحال فضلة ، مفردة أو جملة ، جامدة ، مشتقة ، نكرة ، أو معرفة مؤولة بالنكرة ، منصوبة ، جواباً "لكيف" [6] .

والصفة أو النعت اصطلاحا:((هو التابع لما قبله ، المشتق من المصدر كاسمي الفاعل والمفعول))[7] نحو: جاءَ زيدٌ الفاضلُ ، فالنعت يتبع المنعوت في الإعراب رفعاً ونصباً وجراً ، وهو ما يعرف به المنعوت مطابقاً له ؛ لأنَّ ((الصفة: هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات، وذلك نحو: طويل وقصير وعاقل وأحمق ،

1 – التعريفات ، مصدر سابق : 96

2 – ينظر: شرح المقدمة المحسبة ، لابن بابشاذ ، ت: خالد عبد الكريم ، المطبعة العصرية ، الكويت ، ط1، 1977م :288/2 ، وكتاب المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ت: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، 1982م : 263/1

3 – شرح الحدود النحوية ، مصدر سابق : 224

4 – التعريفات ، مصدر سابق : 81

5 – شرح التصريح على التوضيح ، مصدر سابق : 1/ 570

6 – ينظر كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، مصدر سابق : 671/1 ، وشرح التسهيل ، مصدر سابق : 239/2

7 – شرح الحدود النحوية ، مصدر سابق : 249

وغيرها. وهي الأمارة اللازمة بذات الموصوف الذي يعرف بها))[1] ، ويكون النعت صفة في ذات المنعوت ثابتة مشتقة تابعة للموصوف في الإعراب والتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير صريحة ، أو مؤولة بجملة فعلية أو جملة اسمية[2]. ويشترك الخبر والحال والصفة في التعدد لفظا ومعنى وذلك لاشتراكها في معنى الخبر ، كالإخبار عن المبتدأ ، وإخبار الحال عن صاحبه، وإخبار الصفة عن الموصوف . وتختلف هذه العناصر النحوية في الحكم والقوانين النحوية من حيث كونها عمداً ، واحد ركني الجملة كالخبر ، ومن حيث كونها فضلة منصوبة متنقلة كالحال ، ومن حيث كونها تابعة مشتقة ثابتة مكملة كالصفة[3] .

(المحور الثاني)
تعدد الخبر

يتعدد الخبر لمبتدأ واحد في الجملة الاسمية في حالة كون الخبر مفرداً ، وهو الإخبار عن المبتدأ بأكثر من خبر واحد ، دون أن يربطهم رابط كواو العطف ، كقوله تعالى: ((وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ * ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِما يُرِيدُ))[4] ، وقوله وقوله تعال: ((هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ))[5] ، وقوله تعالى: ((وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ذُو انْتِقَامٍ))[6] ، أو جملة كقوله تعالى: ((وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ ، تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ))[7] ، ويعد تعدد الأخبار أقوى وأبلغ في التركيب النحوي؛ لأنَّ دلالة ومعنى

1 – التعريفات ، مصدر سابق : 133
2 – ينظر : شرح التسهيل ، مصدر سابق : 168/3
3 – ينظر: معاني النحو ، مصدر سابق : 1/ 203
4 – سورة البروج ، الآية : 14– 16
5 – سورة الحشر ، الآية : 24
6 – ال عمران ، الآية :4
7 – سورة القيامة ، الآية : 24–25

الخبر يقويه الإسناد الى المبتدأ ، وقد ورد تعدد الخبر في لغة العرب ، ومنه قول الشاعر :

مَنْ يكُ ذا بَثٍّ فهذا بَثِّي مُقَيِّظ "مُصَيَّف" مُشَتِّي[1]

فَبَثِّي: خبر المبتدأ الذي هو هذا، ومصيف: خبر ثان، ومقيظ: خبر ثالث، ومشتي: خبر رابع والبيت من شواهد سيبويه ، على تعدد خبر مبتدأ واحد من غير عطف.

وقول الشاعر :

يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيهِ وَيَتَّقِي ... بِأُخْرَى الأَعَادِي فَهْوَ يَقْظَانُ نَائِمُ[2]

والشاهد قوله " فهو يقظانُ نائمُ " فهو مبتدأ ، ويقظان خبر أول ، ونائمُ خبر ثان .

وتتعدد مذاهب النحاة وآراؤهم في تعدد الخبر لمبتدأ واحد أو تعدده لمبتدأ متعدد في المعنى، بين المنع والجواز .

أولاً : تعدد الخبر لفظا يشترك في المعنى لمبتدأ واحد لفظا ومعنى

قد يتعدد الخبر في الجملة الاسمية لفظا ويتحد في المعنى ، إذ يكون الخبر متعدداً، وهو في قوة الخبر الواحد ، وهذا ما اشار اليه سيبويه ، ونقله عن الخليل في باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة وذلك قوله:((هذا عبد الله منطلقٌ، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عمن يوثق به من العرب. وزعم الخليل رحمه الله أنّ رفعه يكون على وجهين: فوجهٌ أنّك حين قلت: هذا عبدُ الله ، أضمرت "هذا" أو "هو" ، كأنّك قلت : هذا منطلقٌ أو هو منطلقٌ. والوجه الآخر: أنَّ تجعلهما جميعاً خبراً لهذا ، كقولك: هذا حلوٌ حامضٌ، لا تريد أن تنقض الحلاوة، ولكنّك تزعم

---

1 – الكتاب : 84/2 ، والبيت غير منسوب ، وينظر : الاصول في النحو : 1/ 154 ، وشرح أبيات سيبويه لأبي سعيد السيرافي، ت: محمد علي الريح هاشم ، دار الفكر ، القاهرة ، 1974 م: 46/2

2– البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص105؛ والشعر والشعراء ، ابن قتيبة الدينوري ، دار الحديث، القاهرة، 1423هـ ، 2001م: 1/ 378، وينظر: شرح الاشموني على الفية ابن مالك ، لنور الدين الأُشْمُوني ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ط1، 1419هـ– 1998م: 214/1

أنّه جمع الطعمين. وقال الله عز واجلّ: ((كَلَّا إِنَّهَا لَظَى * نَزَّاعَةً لِلشَّوَى)) [1] ، وقد اعمل الخليل القياس في جواز تعدد الخبر في قولهم : هذا حلوٌ حامضٌ ؛ لأنّ الرفع في "منطلق في قولنا : هذا عبدُ الله منطلقٌ ، يقتضي التأويل والتفسير ، فالمذهب أنّه خبر ثان للمبتدأ . وقد أشار المبرد الى ذلك ؛ لأنَّ الوجه في "منطلق" النصب على الحال كقولهم: هذا عبدالله منطلقاً ، و"هذا" بمعنى "انتبه" تقديرا ، أما بالرفع في "منطلق " ، فقد ذهب المبرد مذهب الخليل بقوله في : هذا زيدٌ قائمٌ" ((وَيجوز أَن تجْعَل زيداً وَقَائِمًا كليهمَا الْخَبَر ، فتخبر بِأَنَّهُ قد جمع ذَا وَذَا ، كَمَا تَقول: هَذَا حُلْو حامض ، تخبر أَنَّه قد جمع الطعمين ، وَلَا تُرِيدُ أَن تنقض الْحَلَاوَة بالحموضة))[2]. وذهب ابن السراج إلى أَن الوجه النصب في النكرة ، وهذا عبد الله مبتدأ وخبر، فإن جاءت نكرة بعده نصبت على الحال ومثال ذلك: هذا عبد الله واقفًا ، أما الرفع فمذهبه تقدير الضمير ، اي: هذا عبدُ الله هذا واقفٌ ؛ لأن القياس أنْ لا ينتقض أحد الخبرين بالآخر، فقولنا: "هذا حلوٌ حامضٌ" كلاهما خبر واحد في المعنى اي ؛ لأنهما بمعنى "مز" [3]. وأضاف أبو سعيد السيرافي وجهين أحدهما: أنْ تجعل "عبد الله" معطوفاً عطف بيان على "هذا" ويكون "منطلقٌ" خبر ، والوجه الثاني: أنْ يكون "منطلقٌ" بدلاً من "زيد" والتقدير: هذا زيدٌ رجلٌ منطلقٌ ، والجملتان مبتدأ وخبر[4].

وأجاز ابن يعيش (643هـ) تعدد الخبر لفظاً إذا دلَّ على معنى واحد بلا تقدير الضمير او العطف ، وذلك قوله: ((فالخبر وإن كان متعدداً من جهة اللفظ ، فهو غير متعدد من جهة المعنى ؛ لأن المراد أنه جامع الطعمين وهو خبر واحد ، وتقول: هذا قائمٌ قاعدٌ ، على معنى راكع))[5] ، وذهب رضي الدين الاستراباذي (686هـ) إلى جواز تعدد اللفظ والمعنى واحد ؛ لأنَّ الإسناد حاصل ولا خلاف في المعنى ؛ لوجود

---

1 – الكتاب ، مصدر سابق : 83/2 ، والآية : 15 – 16 من سورة المعارج .

2 – المقتضب ، مصدر سابق : 308/4

3 – ينظر : الاصول في النحو ، مصدر سابق : 151/1

4 – شرح كتاب سيبويه ، ت: احمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1، 2008م : 411/2

5 – شرح المفصل ، ابن يعيش ، الطبعة المنيرية : 99/1

القرينة اللفظية التي تدل بمجموعها على المبتدأ ، والمعنى واحد ؛ ((لأنَّ الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين إلى مجموع المبتدأ))[1] . وأجاز ابن جني تعدد الخبر قياسا على قولهم "هذا حلوٌ حامضٌ" في اعرابه لقوله تعالى ((كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ))[2]، بقوله: ((ينبغي أن يكون "خاسئين" خبراً آخر "لكونوا" ، والأوّل "قِرَدة" فهو كقولك : هذا حُلْوٌ حامِضٌ ، وإن جعلته وصفاً "لقِرَدة" صغّر معناه))[3] ، وفي توجيه له في قراءة الاعمش ((وَهَذَا بَعْلِي شَيْخٌ)) برفع "شيخ" ، ذهب إلى أنّ "بعلي" و "شيخ" خبران لهذا ، أي قد جمع البعولة والشيخوخة وهو كقولهم: هذا حلوٌ حامضٌ[4] ، وأشار ابن عصفور (669هـ) إلى أن الخبر لا يتعدد إلا اذا كان على حال واحد ، فأجاز استعمال التعدد نحو: زيدٌ راكبٌ ضاحكٌ بمجموع الخبرين على حال واحدة قياساً على قولهم: هذا حلوٌ حامضٌ ، وإلا وجب استعمال العطف نحو زيدٌ راكبٌ وضاحكٌ[5] ، وذهب ابن أبي الربيع (688هـ) إلى أنَّ النصب على الحال في قولهم: هذا محمدٌ راكباً اي : أنظر اليه راكباً ، وما جاء عن العرب بالرفع أي: هذا محمدٌ راكبٌ ، فالوجه أن يكون "راكب" خبراً ثانياً ، كقولهم : هذا حلوٌ حامضٌ ، أو أن يكون "راكب" خبرا لمبتدأ محذوف أي: هو راكب[6] .

وعلامة هذا النوع من تعدد الاخبار عدم جواز عطف الخبر على الآخر؛ لأنّ الخبر المتعدد بمعنى واحد ولا يجوز عطف جزء على جزء ، وقد بين ابن مالك علة ذلك بقوله: ((فلا يستعمل فيه العطف ؛ لأنّ مجموعه بمنزلة مفرد ، فلو استعمل فيه

---

1 – شرح الرضي على الكافية ، ت يوسف حسن عمر ، بنغازي ، 2008 : 264/1

2 – سورة البقرة ، الآية : 65

3 – الخصائص ، مصدر سابق : 158/2

4 – ينظر: المحتسب ، لابن جني ، ت: علي النجدي ، وعبد الحليم النجار ، وعبد الفتاح اسماعيل ، المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية ، القاهرة ، 1949م : 325/1 ، والآية 72 من سورة هود .

5 – ينظر: شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفر الاشبيلي ، ت: صاحب ابو جناح : 359/1

6 – البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ت:عياد بن عيد ، دار الغرب الاسلامي، ط1 ، 1986م : 532/1

العطف لكان كعطف بعض كلمة على بعض))[1] ، وهو ما ذهب إليه الازهري في عدم جواز العطف[2] . وذهب ابن هشام إلى جواز تعدد الخبر ، وعد الخبرين بمنزلة الخبر الواحد ؛ ولهذا يمتنع العطف ، أو توسط المبتدأ بينهما[3] .

إنّ علامة هذا النوع من تعدد الخبر هي التعدد اللفظي الذي يشترك في تأدية معنى واحد ، والمعنى المقصود لا يتحقق إلا باجتماع هذه الالفاظ المتعددة ((كأن ترى رجلاً ليس بالقصير ولا الطويل. فتقول: الرجلُ طويلٌ قصيرٌ ، تريد أنّه "متوسط" فكل من كلمتي: "طويل" و"قصير" لها معنى خاص يخالف الآخر، ولكنه ليس مقصوداً لذاته ؛ وإنَّما المقصود منه أنْ ينضم إلى المعنى الآخر ؛ لينشأ عن انضمامهما معنى جديد ، هو: "متوسط" وهو المعنى المراد .. على أنّنا عند الإعراب لا بد أن نعرب كل واحد خبراً ، ونسميه خبراً.. وحكم هذا النوع أنّه لا يجوز فيه العطف ؛ لأن الخبرين أو الأخبار شيء واحد من جهة المعنى))[4] .

ونرى أنّ هذا النوع من التراكيب النحوية والاستعمال اللغوي من الأهمية بحيث يعطي للغة استعمالات متعددة في التعبير ولنا ان نتصور اهمية هذه الأساليب اللغوية إذا أردنا أنّ نعبر عن معان معينة في ألفاظ عدة .

ثانيًا : تعدد الخبر لفظا ومعنى لمبتدأ واحد لفظا ومعنى

يتعدد الخبر لمبتدأ واحد في اللفظ والمعنى وعلامته جواز استعمال العطف او تركه ، ومنه قوله تعالى :((وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ * ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِما يُرِيدُ))[5]، وهذا الضرب من التعدد هو الذي اهتم به النحاة بالنظر والدراسة ؛ لعدم وجود العطف بين الأخبار ، كقوله تعالى: ((هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ

1 – شرح التسهيل ، مصدر سابق: 310/1

2 ينظر: شرح التصريح على التوضيح ، مصدر سابق :232/1

3 – ينظر: أوضح المسالك الى الفية ابن مالك ، ت: محمد محي الدين عبد الحميد ، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت :230/1

4 – النحو الوافي ، عباس حسن ، دار المعارف ، القاهرة ، ط15، 2002م : 530/1

5 – سورة البروج ، الآية : 14–16

بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ))[1] ؛ لأن استعمال العطف لا مشكل فيه في سياق التركيب النحوي ، فمعنى العطف الجمع ، وتشريك الثاني مع الاول في عامله بحرف[2] . وقد أجاز أبو عبد الله بن خالويه (370هـ) تعدد الخبر ، وهذا ظاهر كلامه ؛ لأن شواهده كثيرة في القران الكريم وذلك بقوله: ((قوله تعالى: "ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ" يقرأ بكسر الدال وضمّها... والحجة لمن قرأه بالرفع: أنّه جعله نعتاً لله عز وجل مردوداً على قوله: "وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ المجيدُ ذو العرش" ، فأخره ليوافق رؤوس الآي. ودليله قوله: "إِنَّهُ حَمِيدٌ مجيدٌ"))[3] ، فالوجه في قوله نعتاً أي: خبراً ؛ لأنّ "حميد" خبر أول و "مجيد" خبر ثان لاسم إنَّ "الهاء" ، و"الغفورُ" خبر أول ، و"الودودُ" خبر ثان للمبتدأ "هو" والله أعلم .

وقد أجاز الزمخشري (538هـ) الحكم عامة بلا تخصيص بقوله :((وقد يجيئ للمبتدأ خبران فصاعداً منه قولك : هذا حلوٌ حامضٌ . وقوله تعالى: " وهو الغفورُ الودودُ ذو العرشُ المجيدِ ...))[4] .

وذهب ابن يعيش (643هـ) إلى جواز تعدد الخبر لمبتدأ واحد مع عود الضمير الى المبتدأ في كل خبر[5] ، وقد أشار ابن مالك الى هذا الضرب من تعدد الخبر بقوله: ((أن يتعدد لفظا ومعنى لا لتعدد المخبر عنه وعلامة هذا النوع صحة الاقتصار على واحد من الخبرين او الأخبار))[6]، وأجاز في هذا النوع من التعدد صحة أن يقال خبر أول وخبر ثان بحسب عدده.

وقد ذهب قسم من النحاة الى اختيار جواز التعدد سواء كان المبتدأ يدل على الافراد او الجمع ، وهذا مذهب ابن عقيل بقوله: ((اختلف النحويون في جواز تعدد

---

1 – سورة الحديد ، الآية : 3

2 – ينظر : البسيط في شرح الجمل ، مصدر سابق : 329/1

3 – الحجة في القراءات السبع ، ت: عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق – بيروت ، ط4 ، 1980م : 367 ، وقراءة الرفع لابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم .

4 – المفصل في صنعة الإعراب ، ت: علي بو ملحم ، مكتبة الهلال – بيروت ، ط1، 1993م : 46

5 – ينظر : شرح المفصل ، مصدر سابق : 99/1

6 – شرح التسهيل ، مصدر سابق : 309/1

خبر المبتدأ الواحد بغير حرف عطف نحو: زيدٌ قائمٌ ضاحكٌ . فذهب قوم منهم المصنف إلى جواز ذلك ، سواء كان الخبران في معنى خبر واحد نحو: هذا حلوٌ حامضٌ ، أي: مزٌ ، أم لم يكونا في معنى خبر واحد كالمثال الأول . وذهب بعضهم إلى أنَّه لا يتعدد الخبر إلا إذا كان الخبران في معنى خبر واحد ، فإن لم يكونا كذلك تعين العطف ، فإن جاء من لسان العرب شيء بغير عطف قدر له مبتدأ آخر كقوله تعالى: ((وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ))[1]. وذهب ابن هشام الى أن الاصل الاخبار بخبر واحد ، ومذهبه جواز التعدد في الاخبار ؛ وذلك لوجود الشاهد في القران الكريم بقوله: ((يجوز أَن يخبر عَن الْمُبْتَدَأ بِخَبَر وَاحِد وَهُوَ الأَصْل نَحْو: زيدٌ قَائِمٌ ، أَو بِأَكْثَرَ كَقَوْلِه تَعَالَى: "وَهُوَ الغفور الْوَدُود ذُو الْعَرْش الْمجِيد فعال لما يُرِيد" ، وَزُعِم أَن الْخَبَر لَا يجوز تعدده ، وَقُدِر لما عدا الْخَبَر الأول فِي هَذِه الْآيَة مبتدآت ، أَي وَهُوَ الْوَدُود وَهُوَ ذُو الْعَرْش وَأَجْمعُوا على عدم التَّعَدُّد فِي مثل: زيدٌ شَاعِرٌ وَكَاتبٌ))[2] ، فحكم المبتدأ واحد في اللفظ ، وتعدد الخبر جائز ، سواء كان المبتدأ "هو" أو "زيد" .

وأشار الاشموني (900هـ) الى أن التعدد جائز على سعته ، إذ يتعدد الخبر سواء كان المبتدأ واحداً أو متعدداً في المعنى كقوله تعالى:((وهو الغفور الودود ..)) واستدرك معللا قول الناظم "هم سراة شعرا" ، (("وَأَخْبَرُوا باثْنِينِ أَوْ بِأَكْثَرا عَنْ" مبتدأ "وَاحِد"؛ لأن الخبر حكم، ويجوز أن يحكم على الشيء الواحد بحكمين فأكثر))[3].

وقد أخذ اكثر النحاة هذا الأمر على سعته ؛ لأنَّ استعمال التركيب النحوي الذي يدلّ على المعاني المختلفة لا ضير فيه ، وذلك أمر فيه المنع والجواز قياساً على فصاحة العرب وشواهدهم ، ومنهم السيوطي (911هـ) الذي بين ذلك بقوله:((

1 – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، القاهرة ، ط20، 1400 هـ – 1980 م : 1/ 257

2 – شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ، ت: محمد محيى الدين عبد الحميد ، القاهرة ، 1383ط11 : 124

3 – شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، مصدر سابق : 1/ 213

اخْتلف فِي جَوَاز تعدد الْخَبَر لمبتدأ وَاحِد على أَقْوَال أَحدهَا وَهُوَ الْأَصَح وَعَلِيهِ الْجُمْهُور الْجَوَاز كَمَا فِي النعوت سَوَاء اقْترن بعاطف أم لَا))[1].

وقد سبق أنْ بينَّ رضي الدين الاستراباذي رأيه بجواز التعدد بعطف أو بغير عطف وعلته ؛ لأنَّ الخبر كالصفة التي تتعدد لواحد وذلك بقوله:((واعلم أنَّه يجوز أنْ يعطف أحد الخبرين على الآخر ، مع اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الخبرين ، تقول : زيدٌ كريمٌ شجاعٌ ، وزيدٌ كريمٌ وشجاعٌ ، كما يعطف بعض الاوصاف على بعض))[2]. إنَّ علامة هذا النوع من تعدد الخبر جواز استعمال العطف أو تركه على ما أقره النحاة[3] ، وقد أشار ابراهيم السامرائي إلى أهمية ذلك في المعنى باستعمال العطف أو تركه ، فالواو تدل على الاهتمام والتحقيق ، وفائدتها الجمع بين المعاني المتضادة ؛ لأنَّ المعطوف ليس المعطوف عليه من جهة المعنى ، وتركها يدل على اجتماع المعاني المتوافقة لمبتدأ واحد في المعنى ؛ لاتحاد معناها وجريها على وصف متناسق ومتكامل ، ولذلك يقل استعمال العطف في محكم التنزيل كقوله تعالى ((اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ))[4]،((هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ))[5]. ((وانما عطف قوله: :هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ" ؛ لأنّها أسماء متضادة المعنى في موضوعها ، فوقع الوهم بالعطف عمن يستبعد ذلك في ذات واحدة ؛ لأنّ الشيء لا يكون ظاهراً باطناً من وجه ، وكان العطف فيه أحسن))[6].

ونرى صواب هذا الرأي فالزيادة في استعمال الأدوات في التراكيب النحوية تؤدي معان اضافية ، ولا شك ان الاستشهاد بالآيات القرآنية ومحكم التنزيل يقوي هذا المذهب ويؤيده ، بالنظر الى بلاغته وفصاحته وهذه غاية النحو ومبتغاه . إن تعدد الخبر في هذا النوع ، أي لمبتدأ واحد لفظاً ومعنى ، لا ينقص في المعنى إذا

1 – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، مصدر سابق : 346/1

2 – شرح الرضي على الكافية ، مصدر سابق : 265/1

3 – ينظر : شرح التصريح على التوضيح ، مصدر سابق : 231/1

4 – سورة البقرة ، الآية : 255

5 – سورة الحشر، الآية: 24

6 – معاني النحو ، مصدر سابق : 204 ، والآية في سورة الحديد : 3

ترك العطف ، فكل معنى مقصود لذاته ، فدلالة العطف وإن جاءت مكمله ومقوية للمعنى النحوي ، فهذا لا يدلَّ على أنَّ تعدد الخبر اضعف فقولنا : الصحيفةُ علميةٌ أدبيةٌ سياسيةٌ ، دليلٌ على أنّ لكل خبر حقه في المعنى[1] ؛ لأنَّ دلالة الجملة الخبرية قوتها ، ودلالة الاسناد لا تقل عن دلالة العطف في الإعراب . ففي كلا الحالتين يأتي الإعراب بالرفع ، ويختلف المعنى المراد من مستخدم اللغة وغايته البيانية .

إن ثمة علاقة أساسية بين تعدد الخبر وسياق الجملة والكلام ؛ للوصول إلى المعنى المطلوب ، ففي قولنا : زيدٌ عربيٌ شجاعٌ كريمٌ ؛ جملة فيها تعدد للخبر ، ويمكن إعراب "شجاع" و"كريم" صفة للخبر "عربي" ، أما قولنا : التعليمُ أدبيٌ هندسيٌ تجاريٌ فإعرابه خبر أول ، وخبر ثان ؛ لعدم استقامة المعنى في حال كونه صفة كسابقه[2].

ونرى صواب رأي النحاة الذين ذهبوا الى جواز تعدد الخبر لمبتدأ واحد لفظا ومعنى ؛ لأنَّ التعدد يؤدي إلى وظيفة نحوية ، وهي اسناد الخبر اسناداً حقيقيا كالخبر الاول ، في اللفظ والمعنى .

ثالثًا : تعدد الخبر لفظا ومعنى لمبتدأ متعدد في المعنى

قد تأتي الاخبار متعددة لمبتدأ متعدد في المعنى ، وكل خبر له معنى قائماً برأسه ، فيكون الخبر متعدد اللفظ والمعنى ، وهذا الضرب من تعدد الخبر يعود فيه الخبر الى جزء من المبتدأ ؛ لأن المبتدأ مجزء ومتعدد ، وقد بين ابن مالك ذلك ، وعلة تعدد الخبر لتعدد المبتدأ حقيقة اوحكماً فمثال تعدد المبتدأ حقيقة قوله : بنو زيدٍ فقيهٌ ونحويٌ ، ومثال تعدد المبتدأ حكما قوله تعالى:((اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ

1 – ينظر : النحو الوافي ، مصدر سابق : 528/1

2 – ينظر : التطبيق النحوي ، مصدر سابق : 104

وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ))[1] ، وقد أشار رضي الدين الاستراباذي الى ان هذا النوع من الاخبار المتضادة وهو أن يتصف جزء من الخبر ببعض المبتدأ ، وعدَّ هذا التعدد مجازاً وليس حقيقياً ، فمثال قولنا : "هما عالمٌ وجاهلٌ ، لا يرجع الى مجموع المبتدأ ؛ لأن المعنى : "هما رجلٌ عالمٌ ورجلٌ جاهلٌ" ، والعطف في هذا النوع من التعدد واجب ؛ لأنَّ المبتدأ متعدد في المعنى[2] ، وأشار ابن هشام الى ان قول الشاعر:

يَدَاك يَدٌ خَيْرُها يُرْتَجَى وأخرى لأعدائها غائظه[3]

لا يدلُّ على تعدد الخبر لمبتدأ واحد ؛ لأن "يداك" الواقع مبتدأ ، هو واحد في اللفظ ، متعدد في المعنى ، وأن المعطوف والمعطوف عليه اثنان[4]، إن التعدد في الخبر لا يخلو من الاجتهاد لدى النحاة ، فقد ذهب ابن الشجري (542هـ) إلى احتمال أن يتعدد الخبر دون عطف مع التعدد في معنى المبتدأ ومنه قول عبد الرحمن بن حسان بن ثابت:

وإنَّ بَني حربٍ كما قَدْ عَلِمتُم مناطُ الثُّريا قد تَعلتْ نجومُها[5]

فالخبر الأول جملة: كما قد علمتم ، والخبر الثاني : مناط الثريا ، والخبر الثالث : قد تعلت نجومها ، قياساً على قول الشاعر: مُقَيِّظ "مُصَيِّف" مُشَتِّي ، وما يؤكد هذا الأمر وجود الضمير الهاء في نجومها العائد على المبتدأ [6] . وبين الاشموني أنَّ المبتدأ واحد باعتبار لفظه لا معناه وأنَّ التعدد وارد ، وذلك بقوله: ((إن كونَّ "يداك"

1 – ينظر: شرح التسهيل ، مصدر سابق : 310/1 ، والآية (20) سورة الحديد .

2 – ينظر شرح الرضي على الكافية ، مصدر سابق : 1/ 264–265

3 – البيت لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه ص155؛ وفي شرح التصريح على التوضيح ، مصدر سابق : 231/1، وشرح التسهيل: 310/1

4 – ينظر: أوضح المسالك الى الفية أبن مالك: 228/1

5 – البيت منسوب للأحوص في الكتاب ، مصدر سابق : 413/1 ، والاصول في النحو ، مصدر سابق : 201/1

6 – ينظر: أمالي ابن الشجري ، ت: محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط1، 1992م : 585/2.

ونحوه في قوة مبتدأين لا ينافي كونه بحسب اللفظ مبتدأً واحداً ؛ إذ النظر إلى كون المبتدأ واحداً أو متعدداً إنَّما هو إلى لفظه، لا إلى معناه، وهو واضح لا خفاء فيه))[1] .

وذهب خالد الازهري الى أنَّ تعدد الخبر لا يكون لمبتدأ متعدد في نفسه حقيقة ؛ لأنَّ "يداك" في قوة مبتدأين لكل منهما خبر ، وأنَّ العطف ليس من التعدد[2] .

ومن المحدثين من تابع ابن مالك في رأيه بالتعدد في هذا الضرب مع وجوب العطف ، إذ يرى عباس حسن أنَّ تعدد الخبر في لفظه ومعناه يتبع تعدد المبتدأ حقيقة نحو: الصديقانِ مهندسٌ وطبيبٌ . و حكماً نحو: جسمُ الإنسانِ رأسٌ وجذعٌ وأطرافٌ ، وفي هذا النوع يجب عطف الخبر بالواو ، ويعرب معطوفاً[3]

ونرى اختلاف النحاة جلياً حينما نقرأ البيت الشعري في الفية ابن مالك الذي تحدث فيه عن جواز تعدد الخبر بقوله :

وأخبروا باثنين أو بأكثرا عن واحد، كهم سُراة شُعرا [4]

ونلاحظ أن المثال الذي ورد في شعر ابن مالك "هم سُراة شُعرا" تعدد فيه الخبر دون عطف مع تعدد المبتدأ "هم" ، والوجه "هم سُراة وشُعرا" ، وقد أشار فاضل السامرائي إلى الفرق بين وجوب استعمال العطف ، وبين المثال الوارد في البيت الشعري ؛ لأنَّ الاخبار متعددة والمخبر عنهم متعددون وذلك بقوله :((كأن تقول: بنوك كاتبٌ وصائغٌ وفقيهٌ ، أي بعضهم كاتب وبعضهم صائغ ، وبعضهم فقيه ، وهما عالمٌ وجاهلٌ ، وبهذا حصل الفرق بين هذا النوع ونحو: هم سُراة شُعرا ؛ لأن تعدد الخبر فيه ليس لتعدد المبتدأ ؛ لأنَّ كلا من افراد المبتدأ فيه متصف بأنَّه سري شاعر، بخلاف نحو" بنوك كاتبٌ وصائغٌ وفقيهٌ))[5]، ونرى أنَّه لا فرق بين المثالين ، "هم" ، و"بنوك" فكلاهما يدل على تعدد المبتدأ لفظا ومعنى فوجب جمع الاخبار المتعددة بواو

1 – شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، مصدر سابق : 215/1

2 – ينظر شرح التصريح على التوضيح ، مصدر سابق : 231/1

3 – النحو الوافي ، مصدر سابق : 530/1-531

4 – ينظر شرح ابن عقيل على الفية أبن مالك ، مصدر سابق : 256/1

5 – معاني النحو ، مصدر سابق : 203/1

العطف . والصواب ما ذكره فاضل السامرائي ، لأنَّ لكل استعمال معناه ودلالته ، في التركيب النحوي .

وهذا الكلام يدل على الاهتمام بالمعنى واستعمال العطف في هذا النوع فيه نظر، ويصنف النوع الواحد الذي أقره النحاة إلى نوع آخر؛ لأنَّ القاعدة التي حدها النحاة يعترضها شواهد تخالفها كالشاهد الذي ذكره ابن الشجري ؛ ولهذا نرى الخلاف في التأويل ؛ لأن ((اللغة انما وجدت للتعبير عن المعاني ، فما كان أكثر دقة في التعبير عن المعاني ، وأكثر اتساعاً وشمولاً في الدلالة عليها كان امثل واحسن))[1].

وقد أشار ابن جني إلى أبعد من ذلك باجتهاده في تفسير الصفة في قوله تعالى:

((فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ))[2] ، وذلك في باب إمساس الألفاظ أشباه المعاني بقوله :((ينبغي أن يكون "خاسئين" خبرا آخر لكونوا ، والأوّل "قِرَدة" ، فهو كقولك: هذا حُلْوٌ حامِضٌ ، وإن جعلته وصفاً لقِرَدة ، صغّر معناه ، ألا ترى أنّ القِرْد لذلّه وصغَاره خاسئ أبدا فيكون إذاً صفة غير مفيدة . وإذا جعلت "خاسئين" خبراً ثانياً حَسُن وأفاد حتى كأنّه قال : كونوا قردةً و كونوا خاسئينَ، ألا ترى أنْ ليس لأحد الاسمين من الاختصاص بالخبرية إلا ما لصاحبه ، وليس كذلك الصفة بعد الموصوف إنَّما اختصاص العامل بالموصوف ثم الصفة من بعد تابعة له))[3]، وهذا يدلُّ على قوة الخبرية في المعنى والدلالة ، على الرغم من دلالة "الواو" في "كونوا" على تعدد المبتدأ في المعنى ، وهذا يشير الى ان المعنى هو المراد من وجود العطف أو تركه بعيدا عن عود الضمير أو تقدير المحذوف ، فالإعراب خبر أول ، وخبر ثان.

ونجد عدم ذكر قسم من النحاة هذا النوع في مسألة تعدد الخبر دليلا على أن هذا الضرب لا يعدُّ تعدداً ، كابن الربيع وابن يعيش والرضي الاستراباذي .

---

1 – الجملة العربية والمعنى ، مصدر سابق : 49

2 – سورة البقرة ، الآية : 65

3 – الخصائص ، مصدر سابق : 2/158

إنَّ هذا النوع من التعدد يعد تابعاً لتعدد الخبر لمبتدأ واحد باعتبار لفظه ، ولا يعدُّ تابعاً للتعدد باعتبار معناه ؛ ولذلك اختلف النحاة في تفسيرهم بين مؤيدٍ ومعارض .

إنَّ اهتمام النحاة بتعدد الخبر في الجملة الاسمية ، وقع فيما كان المبتدأ واحداً في اللفظ والمعنى ، وكان الخبر متعددا في اللفظ والمعنى كقولنا : "زيدٌ شاعرٌ كاتبٌ" ؛ لأنَّ كل واحد من الخبرين يصلح أن يكون خبراً عن ذلك المبتدأ ويفيد معه فائدة يحسن السكوت عليها ، وهو ما يشبه مسألة تنازع العمل في الجملة الفعلية ، وعلاقة هذا الأمر بنظرية العامل ومسألة الاسناد والتطابق واضحة ، فأما إذا كان الخبر متعدداً في اللفظ مشتركاً في المعنى لمبتدأ واحد لفظاً ومعنى ، كقولهم: هذا حلوٌ حامضٌ ، فلا خلاف فيه ؛ لاتحاد المعنى في الخبرين ، أما خلافهم في تعدد الخبر لمبتدأ متعدد في المعنى ، فقد وقع باعتبار اللفظ ، أما وجود العطف للأخبار عن المبتدأ ، نحو: "بنوك شاعرٌ وفقيهٌ" ، أو المفرد في المعنى مع وجود العطف ، نحو: هو كاتبٌ وشاعرٌ ، فلا خلاف فيه كما بينَّا ، ونرى أنَّ التعدد في الخبر من الاساليب اللغوية المهمة ؛ لأنَّ استعمال التعدد في اللغة ورد في اي الذكر الحكيم وفي كلام العرب ، وقد ذهب النحاة الى تنظير هذه المسألة ، حسب ما وضعوه من قواعد وأحكام في ضبط الاساليب اللغوية والكشف عن اصولها وشواهدها ، واستنباط العلة من الحكم ؛ لأنَّ الحكم النحوي يقتضي تقريراً لاستعمال اللغة من حيث الوجوب أو الجواز أو المنع .

(الخاتمة)

بعد الانتهاء من هذه الدراسة ، نذكر أهم النتائج والتوصيات التي توصلنا اليها :

1- ظهر من خلال دراسة الجملة الاسمية باعتبارها ميدان التعدد في الخبر ، أنَّ القواعد النحوية التي تؤثر في بناء الجملة وصحتها كالعمل والاسناد والتطابق ، لها أثر في تفسير النحاة لظاهرة تعدد الخبر .

2- تبين من البحث أنَّ تفسير النحاة لظاهرة التعدد ، جاء في تكرار الاخبار من غير استعمال لواو العطف ، وأنَّ استعمال العطف لا إشكال فيه .

3- قدم البحث لأنواع التعدد ، والتي تميزت الى ثلاثة انواع ، واتضح ان اسناد المبتدأ لأخبار متعددة لا تقل اهمية عن استعمال العطف ، وأنّ لكل حالة معناها ودلالتها.

4- تبين من خلال البحث أن الدراسات النحوية عنيت بتحليل التركيب الفاظه ومعانيه ، اضافة الى ما بنيت عليه من نظريات كالعمل والاسناد والاعراب . ومنها مسألة تعدد الخبر في الجملة الاسمية .

5- ظهر من خلال البحث أن انواع التعدد جاءت وفق ركني الجملة الاسمية " المبتدأ والخبر" ، وأنَّ الخبر يتعدد لفظاً ويتحدد باعتبار المعنى ، وأنَّ المبتدأ يتحد أو يتعدد معنى باعتبار اللفظ .

(التوصيات)

1- الاهتمام بموضوع تعدد الاخبار في المناهج التعليمية ، نظرا لكثرة الشواهد اللغوية من القران الكريم ولغة العرب ، باعتباره اسلوبا لغوياً وإنشائياً ينمي قدرة الطالب اللغوية .

2- بيان خصائص اللغة العربية من خلال سعة التراكيب النحوية وتعددها ، وكثرة الاساليب اللغوية التي تميزت بها لغتنا العربية ، لغة القرآن والتنزيل .

3- الاهتمام بالدراسات المقارنة بين القديم والحديث ، وإظهار نمط التفكير والتحليل والتفسير للنحو العربي بين النحاة القدامى والمحدثين في تحليل الظواهر اللغوية ، ويمكن أن تكون لهذه الدراسات نتائج مهمة في فهم أساليب اللغة ومقوماتها .

References :

1. Definitions, by Sharif Al-Jurjani, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1983 AD: 78
2. The nominative sentence, Ali Abu Al-Makarem, Al-Mukhtar Institution for Printing and Publishing, Cairo, 1st Edition, 2007: 9
3. The Elements of the Arabic Sentence, Ali Abu Al-Makarem, Dar Gharib for Printing and Publishing, 1st Edition, 2007 AD: 20, and Al-

Muqtadab, by Abi Al-Abbas Al-Mubarrad, T: Muhammad Abdel-Khaleq Azimah, Al-Ahram Press, Cairo, 1415 AH, 1994 AD: 1/146 .

4. Semantics, Muhammad Ali Al-Khouli, Dar Al-Falah Publishing House, Jordan, 2001: 19
5. The sentence of ancient and modern grammarians and linguists, its concept and components, Ahmed Mujtaba Al-Sayed, Sebha University Journal (Human Sciences), Vol. 13, P. 2, 2014: 6
6. Grammatical Application, by Abdo Al-Rajhi, University Knowledge House, Alexandria, 2nd edition, 1998 AD: 83
7. The Book of Borders in Grammar, by Abdullah Al-Fakihi, T: Al-Mutwali Ramadan Ahmed, Wahba Library, 1988 AD: 91
8. Arabic Language Jurisprudence, Hatem Salih Al-Damen, Dar Al-Afak Al-Arabiya, Cairo, 1st Edition, 2007 AD: 66
9. Explanation of the golden roots in the knowledge of the words of the Arabs: by Ibn Hisham, T: Abdul Ghani Al-Daqr, United Distribution Company, Damascus, 1st Edition, 1984 AD: 1/41
10. .Al-Khasa'is, by Ibn Jinni, T: Muhammad Ali Al-Najjar, The Scientific Library: 1/35, and see: Al-Iddh fi Illal Al-Nahw: by Al-Zajaji, T: Mazen Al-Mubarak, Dar Al-Nafa'is, Beirut, 2nd edition, 1393 AH - 1973 AD: 69
11. Al-Mufassal fi Sannat al-Arabi, by Zamakhshari, T: Ali Bu Melhem, Al-Hilal Library, Beirut, 1st edition, 1993 CE: 37, and see: In Arabic Grammar, Criticism and Guidance, by Mahdi Al-Makhzoumi, Dar Al-Raed Al-Arabi, Beirut, Lebanon, 2nd edition, 1406 AH-1986 CE : 67
12. Hama Al-Hawame' in explaining the collection of mosques, T: Ahmed Shams Al-Din, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut, 1989 AD: 1/50
13. Compositional Methods in Arabic Grammar, Abd al-Salam Haroun, Al-Khanji Library, Egypt, 2nd Edition 1979 AD: 13
14. The Fundamentals of Grammar, by Ibn al-Sarraj, T: Abd al-Hussein al-Fatli, Al-Risala Foundation Beirut, 3rd Edition, 1996 AD: 1/58, and Al-Jamal in Grammar, by Al-Zajaji, T: Ali Tawfiq Al-Hamad, Al-Risala Foundation: 36 .
15. The Arabic Sentence and Meaning, Fadel Salih Al-Samarrai, Dar Ibn Hazm, 1st Edition, 2000 AD: 12

16. The Book of Borders in Grammar, by Al-Fakihi, T.: Ramadan Ahmed Al-Damiry, Wahba Library, Cairo, 2nd Edition, 1993 AD: 173
17. The book: Lasibawayh, T: Abd al-Salam Muhammad Haroun, Al-Khanji Library, Cairo, 3rd Edition, 1988 AD: 2/126
18. Al-Usool fi al-Nahwah, previous source: 1/58, and al-Eidhh fi 'Illal al-Nahwah, previous source: 53, and al-Ihdhah, T.: Kazem Bahr al-Murjan, Alam al-Kutub, Beirut, 2nd edition, 1996 CE: 85, and al-Khasa'is, previous source: 1/1196, And the secrets of Arabia, T: Muhammad Bahjat Al-Bitar, Al-Tarqi Press, Damascus 1957: 67
19. Explanation of the Mehsaba Introduction, T: Khaled Abdul Karim, Al-Mataba' Al-Asriyya, Kuwait, 1st edition, 1977 AD: 2/345
20. The core in the ills of construction and syntax, study and investigation: Khalil Bunyan Al-Hassoun, PhD thesis, Arts, Cairo University, 1976: 76
21. Explanation of Facilitation, Ibn Malik, T: Muhammad Abdul Qadir, Tariq Fathi, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut, 2011 AD: 1/261
22. Explanation of golden roots in knowing the words of the Arabs, previous source: 231
23. Linguistic phenomena in Arabic grammar, Ali Abu Al-Makarem, Dar Gharib for printing and publishing, Cairo, 1st edition, 2006 AD: 294
24. Fundamentals of Arabic Grammar, Muhammad Khair Al-Halawani, Al-Atlansi Publishing House, Casablanca, 2nd Edition: 181-188
25. Equity in matters of disagreement, by Ibn al-Anbari, T: Jawda Mabrouk Muhammad, Al-Khanji Library, Cairo, 1st edition, 2002 AD: 40
26. Meanings of Grammar: Authored by: Fadel Saleh Al-Samarrai, Dar Al-Fikr, Amman, 1st edition, 2000 AD: 1/32-38
27. The Great Qur'an / Surat Al-Buruj, verse: 14-15
28. The Dictionary of Measures of Language, by Ibn Faris, T: Abd al-Salam Muhammad Haroun, Dar al-Fikr, 1399 AH - 1979 CE: 3/105

29. The Arabic language, its meaning and structure, Tamam Hassan, Dar Al Thaqafa, Casablanca, 1994: 37
30. Revival of Grammar, by Ibrahim Mustafa, Hindawi Foundation, Cairo, 2012: 43, and see: In Arabic Grammar, Criticism and Guidance, previous source: 70
31. Linguistic phenomena in the grammatical heritage, Ali Abu Al-Makarem, Dar Gharib for printing and publishing, Cairo, 1st edition, 2006 AD: 127
32. Al-Sahih: by Al-Jawahiri, investigated by Ahmed Abdel-Ghafoor Attar, Dar Al-Ilm for Millions, Beirut, 4th Edition 1407 AH, 1987 CE: 4/1512
33. Refraining from Conformity in the Arabic Sentence, Naglaa Muhammad Nour, Master Thesis, Umm Al-Qura University, College of Arabic Language, 1994 AD: 12, and see: Refusal to Conformity in the Arabic Sentence, Yusuf Muhammad Al-Anzi, Raed Saad Al-Shalahi, Arts, Kuwait University, Journal Studies, Human Sciences, Volume 41, Issue 2, 2014: 563
34. The Phenomenon of Syntactic Conformity in the Light of Quranic Usage, Taha Muhammad Al-Jundi, Faculty of Dar Al-Ulum, Cairo University, 1988: 4
35. Explanation of Al-Durrah Al-Bahia (Nazm Al-Ajrumiyah), Yahya Al-Amraiti, T: Majid Muhammad Al-Ragheb, Dar Al-Asmaa, Damascus, 1st edition, 2012 AD: 125
36. Al-Radi's Explanation of Al-Kafiyyah, T: Yusuf Hassan Omar, Kazyonis University Publications, 2nd Edition, 1996 AD: 1/238
37. The Arabic language, its meaning and structure, previous source: 213, Linguistic phenomena in the grammatical heritage, previous source: 291
38. Explanation of the statement on the explanation, T: Muhammad Basil Oyoun Al-Soud, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut, 1st edition, 2000 AD: 1/570
39. Explanation of the Muqaddimah al-Muhasaba, by Ibn Babshath, T: Khaled Abdul Karim, Al-Mataba' Al-Asriyya, Kuwait, 1st Edition, 1977 AD: 2/288, and Al-Muqtasid's Book

of Explanation of Al-Iddah, Abdul-Qaher Al-Jurjani, T: Kazem Bahr Al-Murjan, Dar Al-Rasheed Publishing House, Iraq, 1982 AD: 1/263

40. The Fundamentals of Grammar: 1/ 154, and an explanation of the verses of Sibawayh by Abi Saeed Al-Sirafi, T: Muhammad Ali Al-Rih Hashim, Dar Al-Fikr, Cairo, 1974 AD: 2/46
41. The House by Hamid bin Thawr in his collection, p. 105; Poetry and poets, Ibn Qutayba al-Dinouri, Dar al-Hadith, Cairo, 1423 AH, 2001 AD: 1/378, and see: Sharh al-Ashmouni on Al-Fiyyah Ibn Malik, by Nur al-Din al-Ashmouni, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Lebanon, 1st Edition, 1419 AH - 1998 CE: 1/214
42. Al-Muhtasib, by Ibn Jinni, T: Ali Al-Najdi, Abd Al-Halim Al-Najjar, and Abd Al-Fattah Ismail, The Supreme Council for Islamic Affairs, Cairo, 1949 AD: 1/325, and verse 72 of Surat Hud.
43. Explanation of Jamal Al-Zajiji, by Ibn Asfar Al-Ishbili, T: Sahib Abu Jinnah: 1/359
44. Al-Basit fi Sharh Jamal Al-Zajaji, T: Ayad bin Eid, Dar Al-Gharb Al-Islami, 1st edition, 1986 AD: 1/532
45. .Explaining the paths to the millennium of Ibn Malik, T: Muhammad Mohiuddin Abd al-Hamid, Publications of the Modern Library, Beirut: 1/230
46. Al-Nahw Al-Wafi, Abbas Hassan, Dar Al-Maarif, Cairo, 15th edition, 2002 AD: 1/530
47. The argument in the seven readings, T: Abd al-Aal Salem Makram, Dar Al-Shorouk - Beirut, 4th edition, 1980 AD: 367, and the uplifting reading of Ibn Katheer, Nafeh, Abu Amr, Ibn Amer and Asim.
48. .Al-Mufassal fi Sanat al-Arab, T: Ali Bu Melhem, Al-Hilal Library - Beirut, 1st Edition, 1993 AD: 46

49. Explanation of Ibn Aqil on the Alfiya of Ibn Malik, T: Muhammad Mohiuddin Abd al-Hamid, Dar al-Turath, Cairo, 20th edition, 1400 AH - 1980 AD: 1/ 257
50. Explanation of Qatar of Dew and Bel of Echo by Ibn Hisham, T: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Cairo, 1383 vol. 11: 124 - The House by Tarfa Ibn al-Abd in the appendix of his Diwan, p. 155; And in the explanation of the statement on the explanation, previous source: 1/231, and the explanation of the facilitation: 1/310
51. The clearest paths to Alfiya Ibn Malik: 1/228
52. The house is attributed to Al-Ahwas in the book, previous source: 1/413, and Al-Usool fi Nahw, previous source: 1/201
53. Amali Ibn Al-Shajari, T: Mahmoud Muhammad Al-Tanahi, Al-Khanji Library, Cairo, 1st Edition, 1992 AD: 2/585.

The phenomenon of multiple predicate in the noun sentence, a grammatical study

Ahmed Anwar Muhammad Al-Hamdani*

Abstract

The Arabic language was distinguished by the diversity of grammatical structures to express linguistic styles. Grammarians and linguists have worked on documenting it and developing laws to interpret it, according to their analysis of the Arabic sentence and its parts such as the subject and the predicate, and I chose to study one of the grammatical phenomena, which is the multiplicity of the story in the nominal sentence. To reveal the grammatical problem in it, and the opinion of grammarians and their disagreement about its prohibition or permissibility; Because they found that the use of the word according to a specific format leads to additional meanings, so

***Lect. Asst./ General Directorate of Nineveh Education/Ministry of Education/Republic of Iraq.**

they analyzed the parts of the sentence, and they justified the multiplicity of the news in the nominal sentence by compatibility between the word and the meaning in understanding the news sentence in addition to its rules such as attribution and the grammatical factor theory. The work required to divide the research into two preliminary and two axes, the introduction included the meaning of the sentence in language and idiom, and the study of its meaning and connotations, and the first axis included the study of the nominal sentence and its components such as work, attribution and conformity, and the elements of the combination between the news, the adjective and the situation, and the second axis included the multiplicity of the story in the nominal sentence and its sections, as well as the introduction And the conclusion in which we mentioned the most important findings and recommendations that we have reached in this research.

Key words: relations, war, politics.